الأسرار الفعلية في كتاب ألان مينارغ: "أسرار حرب لبنان"

كتاب ألان مينارغ "اسرار حرب لبنان – من انقلاب بشير الجميل الى مجازر المخيمات الفلسطينية" (آلبان ميشال، باريس 2004) حدث في التأريخ لحروب لبنان وفي بناء ذاكرة الاجيال الجديدة لتلك الحروب. لم تجتمع قبلاً تلك الكمية من المعلومات والوثائق بين دفتي كتاب من 553 صفحة كما هي مجموعة فيه. يعجّ الكتاب بالعناصر الجديدة – من احداث وبراهين وادلة واعترافات – والتي يجب ان تثير اهتمام اي دارس لحروب لبنان او اي مهتم بالتعرف اليها خصوصاً من ابناء الجيل الجديد الذين يحدوهم فضول كبير للتعرّف على جائحة طوّحت حياتهم تطويحاً وقررت الى حد بعيد مصائرهم وهم لا يدرون عنها الا النزر القليل، اسباباً ووقائع واحداثاً وفواجع ودروساً وعبراً، في ظل الصمت والتحريم السائدين.

اعتمد الكاتب لانجازه هذا على طنّ من الوثائق، حسب تعبيره، عائدة بالدرجة الاولى الى ارشيف "القوات اللبنانية". وقارن ما ورد في تلك الوثائق مع معلومات المسؤولين الاسرائيليين، السياسيين والعسكريين والامنيين، عن الملف اللبناني، واجرى العشرات من المقابلات مع المشاركين في تلك الحروب او المعنيين بطريقة او باخرى. والمعروف عن المؤلف انه كان على علاقة وثيقة بـ "القوات اللبنانية" باطرافها المختلفة خلال الحرب. ثم ألحق بكتابه 12 ملحقاً وصف بعناية الاصول التي اخذها منها. ولكن ما لم يمارسه الكاتب من مهمات الموثّق، طالما انه لا يدّعي انه مؤرخ، هو وصف المواد الارشيفية وتعيين مصادرها واثبات صور لوثائق نموذجية.

يتحصن الكاتب بـ"السر الصحافي المهني" للامتناع عن كشف المصدر الذي سلّمه ارشيف "القوات اللبنانية". ولكن اذا صدق ما تقوله اوساط صحافية لبنانية من ان فادي فرام، القائد السابق لـ"القوات اللبنانية"، هو مَن وضع الارشيف في تصرّف مينارغ، فيستحق فرام التحية على مبادرة تقدم مساهمة حيوية في بناء ذاكرة حروب لبنان، كائناً ما كانت الاعتبارات التي حدت به الى دفع تلك الوثائق الى العلن. فبصدور كتاب مينارغ يسجّل الفريق الذي كان منضوياً في اطار "القوات اللبنانية" سبقاً في تزويد الجمهور بعناصر لبناء ذاكرة حروب لبنان على الفرقاء الآخرين، اعني الحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية وحركة امل و"حزب الله" وسواها التي لا تستطيع ان تدعي انها قدمت للجيل الجديد والقراء عموماً مثل هذا القدر من البيانات والوثائق من عندياتها.

النص الذي يلي قراءة في الكتاب تركّز على ثلاث نقاط بارزة تشكل، في رأيي، العناصر الاكثر جدة فيه: قصة وصول بشير الى السلطة بواسطة ما سمي "اطول انقلاب في تاريخ لبنان"، دور الشرعية الممثلة بالياس سركيس في ذلك الانقلاب وتجاه الغزو الاسرائيلي للبنان، والوقائع الجديدة او التأكيدية عن مجزرة صبرا وشاتيلا.

ترددتُ كثيراً قبل دفع هذه المراجعة الى النشر. واخّرت النشر في انتظار صدور ردود فعل من الاطراف المعنية مباشرة بتلك الوثائق، دون طائل. فالصمت مطبق على هذا الموضوع على ما يبدو. كذلك حاولت النأي بالمراجعة عن اي تسييس لا مبرّر له خلال التطورات السياسية الاخيرة. طبعاً، هناك من سوف ينتقد او يهاجم محاولات "نكء الجراح" وجوابي على ذلك بسيط: خير ان نفتح جراحاً قديمة ونتعلّم منها من ان نمهّد لجراح جديدة (1).

من الحفاظ على المؤسسات والدستور الى الانقلاب عليهما

عند انتخاب بشير الجميل رئيساً، علّق كريم بقرادوني على الحدث بقوله: هذا اطول انقلاب في تاريخ لبنان. لعل القسم الاكثر اثارة في كتاب مينارغ هو روايته القصة التفصيلية لذلك الانقلاب معززة بالوقائع والوثائق والمحاضر والمذكرات والمقابلات.

تبدأ قصة انقلاب بشير الجميل للاستيلاء على السلطة السياسية في لبنان عام 1976 مع تسلمه القيادة العسكرية لميليشيا حزب الكتائب، اثر مقتل قائدها وليام حاوي خلال حصار تل الزعتر. وتتدرج صعوداً عبر محطات عدة ابرزها: تأمين انحياز فرع حزب الكتائب في كسروان لبشير عام 1977 ومحاصرته فرع الحزب في المتن الموالي لأخيه امين؛ مجزرة اهدن بحق طوني فرنجيه وعائلته عام 1978؛ حصار القوات السورية لبيروت الشرقية خلال ما سمي "معركة المئة يوم" التي انتهت بمغادرة القوات السورية بيروت الشرقية وتحوّل بشير الى بطل "المقاومة المسيحية"؛ مجزرة الصفرا بحق ميليشيا "النمور" التابعة لكميل شمعون في تموز 1980 التي اعقبها توحيد ميليشيات "الجبهة اللبنانية" في اطار "القوات اللبنانية" برئاسة بشير؛ الى دوره في المعارك بين القوات السورية و"القوات اللبنانية" في الاشرفية وزحلة في العام التالي... الخ.

يبدأ مينارغ روايته عندما يتحقق لمشروع الانقلاب السيطرة على "مارونستان" فيصير في الامكان الانتقال للاستيلاء على السلطة في لبنان كله. لتبيّن اهمية قصة ذاك الانقلاب، يجب التذكير بأن حزب الكتائب خاض حرب السنتين 1975-1976 تحت شعار حماية الدستور والمؤسسات. وقد واظب الحزب على رفض اي تعديل دستوري واي اصلاح مهما يكن متواضعاً في وجه قطاعات واسعة من الرأي العام كانت ترى في الاصلاح لا ضرورة وحسب وانما فدية يمكن تقديمها من اجل وقف الاقتتال. وسيّان لدى حزب الكتائب اجاءت اقتراحات الاصلاح في حدها الادنى داعية الى زيادة مشاركة المسلمين في الحكم – توخياً لتطبيق روح "الميثاق الوطني" – او هي اندفعت الى الحد الاقصى مطالبة بالغاء الطائفية السياسية واعتماد قانون مدني اختياري للاحوال الشخصية ونظام انتخابي قائم على النسبية والدائرة الواحدة.

وبلغ التعنّت الكتائبي ذروته مع انفراد بيار الجميل برفض اي اصلاح من الاصلاحات التي اقرتها "هيئة الحوار الوطني" معلناً ان الدستور والميثاق الوطني لا يمسّان وان اي تعديل لاي منهما يجب ان يحظى بإجماع اللبنانيين! وقد لخّص امين الجميل هذا النهج في حوار مع اذاعة "راديو فرانس انترناسيونال" بقوله: "حاولنا انقاذ المؤسسات من اي تغيير. رغم ان العنف لا يؤدي الى نتيجة، فقد سمح لنا على الاقل ان ننقذ ما يمكن انقاذه. كان عنفاً للحفاظ على النظام" ("السفير"، 9 آب 1975).

للحفاظ على النظام دون اي تعديل، منع حزب الكتائب تطبيق "الوثيقة الدستورية" التي على اساسها قام التحالف بين الحكم السوري والياس سركيس وحزب الكتائب. وكان الحزب امتنع عن اعلان معارضته لتلك الوثيقة، التي صيغت بالتعاون مع الوسطاء السوريين، ليقينه بأن كمال جنبلاط والحركة الوطنية سوف يعارضانها لعدم التزامها الغاء الطائفية السياسية. وكانت تلك الوثيقة قد دعت الى التوازن بين الرئاسات الثلاث والمناصفة في التمثيل السياسي وفي الوظيفة الادارية بين ممثلي المسيحيين وممثلي المسلمين، بما يقارب كثيراً ما شرّع له الاتفاق الثلاثي وبعده اتفاق الطائف. ولكن بيار الجميل، ومعه حزب الكتائب وسائر فرقاء "الجبهة اللبنانية"، عارضوا تنفيذ الاصلاحات والتعديلات الدستورية التي تضمنتها "الوثيقة الدستورية" وقد استجاب الياس سركيس للضغط الكتائبي فطوى ملف الاصلاحات ووضع "الوثيقة الدستورية" على الرف واخذ يتصرّف باعتبار ان حرب السنتين قد انتهت الى غالب ومغلوب.

على عكس كل هذا الادعاء بالحفاظ على الدستور والمؤسسات، يكشف كتاب مينارغ انه بعد انقضاء السنتين الاوليين من عهد سركيس والانفراط العملي للشراكة السورية – الكتائبية – السركيسية، صار الهاجس الاساسي لـ"لجبهة اللبنانية" – وقد انتقلت القيادة فيها ومركز الثقل الى "القوات اللبنانية" بقيادة بشير الجميل – تحقيق انقلاب عسكري – ميليشيوي تستولي بموجبه "القوات اللبنانية" على السلطة وتجري تعديلات جذرية على الدستور والمؤسسات. ولا تترك المحاضر والخطط والمذكرات في كتاب مينارغ مجالاً للشك في ان غرض الانقلاب كان التغيير البنيوي لدستور العام 1926 لاعتماد الصيغة الفيديرالية وتعديل الكيان والنظام السياسي اللبنانيين تعديلاً جذرياً في اتجاهين:

1) الحسم في الهيمنة المارونية السياسية على السلطة السياسية على حساب اي شكل من اشكال الشراكة المسيحية – الاسلامية؛

2) اعادة تكوين الكيان اللبناني تكويناً مركباً على قاعدة ثنائية الهيمنة: الهيمنة على السلطة المركزية من جهة والاحتفاظ بالسيطرة على كانتون مسيحي متوسع يحتل معظم مساحة لبنان ويحتوي على القسم الاكبر من موارده.

من جهة اخرى وضع ميشال عون وانطوان نجم اول مشروع للانقلاب العسكري بتكليف من بشير (27 ايلول 1980 – الملحق الرقم 1، ص501-505). تُعيّن الخطة ساعة الصفر على انها زمن حصول فراغ في الرئاسة الاولى بسبب انتهاء العهد او الاستقالة او الوفاة او اي سبب مفاجئ آخر. ويتصوّر واضعا الخطة احتمالات عدة لتسلّم السلطة. الشرعي منها يقوم به الجيش قبل حصول فراغ في السلطة فيتولى شلّ كافة مراكز القرار السياسية والعسكرية ما يجعلها غير قادرة على العمل ضد "القوات اللبنانية". وفي حال تعذّر ذلك، يعمل الطرفان على ايصال سياسي "صديق" الى الرئاسة الاولى يتعهد خطياً تنفيذ مشيئة ذلك الفريق من الجيش و"القوات اللبنانية".

اما في حال تسلّم الحكم "بطريقة غير دستورية"، فتقول الخطة انه يجب "التوصل سلفاً الى اتفاق مع اسرائيل واعتراف متبادل وعقد اتفاقية دفاع مشترك". ويستطرد واضعا الخطة قائلين: "على ان هذه المعاهدة سوف تستتبع تأكيداً انشاء دولة مسيحية محاصرة اسلامياً، اللهم الا اذا تفككت الكيانات السياسية في الشرق الاوسط واعيد تنظيمها على اسس اتنية وطائفية" (ص503). اكتفي هنا بالدعوة الى التفكّر في هذا التصوّر دون الدخول في التفاصيل العملانية لتلك العملية.

اكتفى مشروع ميشال عون – انطوان نجم بالتخطيط الانقلابي في مناخ من عدم

الأسرار الفعلية في كتاب ألان مينارغ: "أسرار حرب لبنان" (تتمة)

وضوح موقف الياس سركيس. غير ان المشروع الانقلابي الثاني الذي وضعه كريم بقرادوني وجوزف ابو خليل (في كانون الاول 1980) اتخذ شكل مذكرة سرية سلمت الى الرئيس الياس سركيس وهدفها تحقيق "تعاون خلاصي بين الشرعية والمقاومة المسيحية"، وهو يدعو صراحة الى ان غرض الانقلاب العسكري ايجاد "صيغة جديدة للبنان هي الفيديرالية تحل محل دستور العام 1926" (ص508).

والطريف في الامر ان بشير واعوانه لم يتركوا جهة خارجية معنية بالنزاع اللبناني الا وعرضوا عليها مشروعهم الانقلابي العسكري: سوريا، العراق، السعودية، الولايات المتحدة الاميركية وطبعاً اسرائيل التي كانت اول من تبنى المشروع.

"اريد دولة... اريد الشمال وزحلة والشوف"، يفصح بشير في اول لقاء له مع المسؤولين الاميركيين (ص128). ويكرّر النغمة ذاتها في لقاء مع محمد الخولي، المبعوث السوري وقائد المخابرات الجوية: "اريد دولة قوية للبنان... اريد اولاً كل البلد" (ص138). وبعد مضي نحو عام على صياغة مشروع الانقلاب، في 4 كانون الاول 1981، وصل زاهي البستاني وايلي حبيقة الى بغداد لعرض مشروع الانقلاب، على القيادة العراقية. فاستحصلا من طارق عزيز على تأييد حماسي لمشروع "اريد كل البلد" لقاء توصية عراقية بالتعاون مع صائب سلام ووليد جنبلاط.

وجدير بالذكر ان النظام العراقي أغدق المساعدات المالية والعسكرية على "القوات" الى حد فاجأ القيادة القواتية ايما مفاجأة. ومع تطوّر العلاقات بالاميركيين، افصح بشير لغنتر دين السفير الاميركي بطريقة لا تترك مجالاً للشك في ان الانقلاب، وما يستتبعه من تعديل دستوري، يرميان الى بناء دولة مسيحية على شاكلة اسرائيل ومثالها: "اذا تسلمنا السلطة سوف نكون بالنسبة اليكم بمثابة اسرائيل ثانية مع كل الفوائد ولكن من دون كل معوقاتها" (ص142). والمقصود بغياب المعوقات هو ان الدولة المسيحية العتيدة سوف تكون مقبولة عربياً على عكس الدولة العبرية.

وعلى الغرار نفسه من التمثّل بالدولة العبرية، أسرّ كميل شمعون لمناحيم بيغن خلال احد اللقاءات بنصيحة معبّرة جداً. قال: "فَرَض علينا الفرنسيون لبنان الكبير. عندما حققنا استقلالنا [يقصد "استقلال" لبنان عن سوريا عام 1920] ضموا الينا مناطق يسكنها مسلمون. وكان ذلك سبب كل علاتنا. لا تحتفظوا بأراض يعيش عليها مسلمون. تحاشوا هذا الوضع والا سوف تجرّون على انفسكم المشاكل ذاتها" (139).

والنصيحة، كما هو واضح، حمّالة اوجه. تسمح بأخذ النصيحة على انها دعوة الى الانسحاب من الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1976، مثلما تسمح بأخذها على وجه الحض على تهجير الفلسطينيين من تلك الاراضي، ناهيك عن تهجير فلسطينيي الاراضي المحتلة عام 1948.

اما اللهجة تجاه السعودية فاذا هي تراعي المناخ الفكري والمصلحي للاسرة الحاكمة، فقد دعا الخطاب "القوات" الى قيام "مثلث استراتيجي" يضم الولايات المتحدة – العربية السعودية – القوات اللبنانية لمجابهة الخطر الشيوعي والسوفياتي وحليفتيه سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية.

تنتقل فكرة الانقلاب الى طور جديد مع تجلي خطة الغزو الاسرائيلي العسكري للبنان. فيكلّف بشير انطوان نجم بالتعاون مع العقيدين في الجيش اللبناني نسيب عيد وعامر شهاب وضع مشروع آخر لانقلاب عسكري يأخذ في الاعتبار غزو القوات الاسرائيلية للاراضي اللبنانية. انقلاب يبادر اليه الجيش وتدعمه "القوات اللبنانية" خلال الغزوة الاسرائيلية. بناء على ذاك السيناريو المعدل، كان على الرئيس الياس سركيس، فور نجاح الانقلاب، اعلان حل البرلمان وتعليق الدستور واستدعاء بشير لترؤس الحكومة ثم يتولى سركيس الدفاع عن شرعية الانقلاب أمام الرأي العام العالمي. ولكن مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية، خشي بشير وجماعته ان لا يكون الفوز في الانتخابات الرئاسية مضموناً له. فجرى التفكير لفترة وجيزة بالتمديد لسركيس ريثما تستكمل استعدادات القوات والجيش لاحداث انقلابهما (ص198).

مطلع العام 1982، عرض شارون على بشير الجميل خطة اجتياح لبنان في صيغتها المختصرة المسماة "الصنوبرات الصغيرة". وكان يرافق شارون صديقه ورجل المهمات الخاصة لديه، افراهام تامير. وكان الاخير عند كل محطة من محطات تلك الزيارة، ينتحي ببشير جانباً ويبلغه "سوف نجعل منك رئيساً للجمهورية". ثم جال بشير بالوفد في بيروت الشرقية والجبل. وكان في عداد الوفد يهوشوا ساغي، مدير مخابرات الجيش ("امان") والمعروف ان هذا الجهاز كان متشككاً جداً في جدوى التعاون مع "الفالانغوت"، كما يسمّون الكتائبيين في الدوائر الاسرائيلية. وبينما الوفد يشرف على بيروت من عل، راق لبشير ان يستفز ساغي باتهامه الضباط الاسرائيليين بأنهم جميعهم يكرهون "القوات اللبنانية"، فرد عليه مدير "الامان" بنبرة جافة وبشيء من الازدراء: "تريد الحرب. ولكن هل تعرف فعلاً ما هي الحرب؟ ستكون لك بيروت! ستحصل عليها مدمرة! هل تفهم ذلك؟". فرد بشير: "نحن مستعدون لكل هذا" (22).

من هنا يبدأ البحث الطويل في دور "القوات اللبنانية" في الغزو الاسرائيلي الوشيك. الاسرائيليون يريدون ان تتولى "القوات" احتلال بيروت الغربية وتطهيرها من الفلسطينيين. وبشير ومستشاروه يترددون ويراوغون. فالاميركيون، وقد حضنوا بشير لادراجه في خطة تمرير اتفاقية "كمب ديفيد"، ينصحون بمراعاة المسلمين لأنهم يريدون ان يكون بشير مقبولاً اسلامياً وعربياً. وهكذا فيما القواتيون يدعون الى تأجيل اقتحام بيروت الغربية الى ما بعد انتخاب بشير رئيساً، كانوا يثيرون، من جهتهم، موضوعاً آخر: الى اي مدى سوف يصل الاجتياح؟ فحسب الخطة المختصرة، كان مقدراً ان تصل القوات الاسرائيلية الى طريق بيروت – دمشق، فيما بشير يريد ان "تحرر" له القوات الاسرائيلية كل الشمال اللبناني وان تتولى اخراج القوات السورية من لبنان وليس فقط الفلسطينيين.

يوم 15 شباط 1982، أعلم مناحيم بيغن بشير رسمياً انه سوف يكون رئيساً لجمهورية لبنان. وانه اتفق مع الاميركيين على تشكيل قوة مشتركة لاخراج السوريين من لبنان. ولكن، عندما تبلورت فكرة الاجتياح الاسرائيلي، تبين ان بشير يريد كل لبنان على طريقته: يريد السيطرة على السلطة في كل لبنان بما هو رئيس للجمهورية، ولكنه يريد الاحتفاظ بالسيطرة على الكانتون المسيحي الموسع: من الحدود مع فلسطين جنوباً الى جبل تربل فوق طرابلس شمالاً، مروراً بجبل لبنان كله وضاماً زحلة والقرى المسيحية من البقاع (ص237).

للعلم: هذه هي تقريباً حدود المنطقة المسيحية الصافية (المسماة "ارز") التي لحظها مشروع الفيديرالية الذي وضعه انطون نجم في كتابه "شرعة من أجل ميثاق وطني جديد" (بيروت، آفاق مشرقية 1979).

ويفيد هنا ان نعطي فكرة سريعة عن هذا المشروع. ينطلق نجم من ان الميثاق الوطني الاصلي قد اخفق لأن الديانتين تتنازعان حقين يلغي واحدهما الآخر: المسيحيون لا يريدون ان يكونوا أهل ذمة، والمسلمون يرفضون ان يحكمهم حاكم مسيحي. وقد كان وهماً، حسب نجم، التصور ان المسلمين سوف يتخلّون عن نزعتهم للسيطرة. لذا يقترح مستشار بشير الاقرب خلال تلك الفترة الحل الفيديرالي. بموجبه، يقسّم لبنان خمس مناطق: 1) بيروت، العاصمة، 2) عرقة، وتضم طرابلس والضنية وعكار والهرمل وبعلبك، 3) أرز، وتضم الزاوية وحدث الجبة والكورة والبترون وجبيل وكسروان والمتن وزحلة والقرى المسيحية في قضاءي بعلبك الهرمل، 4) باروك، وتضم بعبدا وعاليه والشوف وجزين والبقاع الاوسط وحاصبيا وراشيا، 5) عامل، وتضم صيدا والنبطية وصور وبنت جبيل ومرجعيون. يكون للكيان الجديد برلمان مركزي يضم عدداً متساوياً من الاعضاء عن كل منطقة ينتخبهم سكان المنطقة انفسهم، تتخذ فيه القرارات بغالبية الثلثين. اما الجهاز التنفيذي فيتكون من 10 وزراء يختارهم النواب من خارج البرلمان ومنهم يَنتخب رئيساً للجمهورية ونائباً للرئيس ويمنع الجمع بين النيابة والوزراة.

وفق تلك الصيغة الفيديرالية، تتولى الحكومة المركزية شؤون السياسة الخارجية والعملة الجمارك والموازنة والنظام الضريبي والدفاع والتشريعات المدنية والتخطيط المركزي. وما عدا ذلك – اي الاقتصاد والتربية والتعليم والثقافة وغيرها – فتناط بمجالس المناطق التي لها الحق باستلام المساعدات المالية والاستدانة من الخارج وعقد الاتفاقات الثقافية مع الخارج. ويكون لكل منطقة جيشها البري، اما الطيران والبحرية والمخابرات فشأن فيديرالي. ويتكون الجيش الوطني من الجيوش المناطقية ويقوده مجلس تتمثل فيه المناطق على قدم المساواة.

الى هذا، كان الحل الفيديرالي يؤمن تخلّص المناطق الغنية من لبنان من المسؤولية عن تنمية الاطراف الاقل نمواً، حسب المعادلة التي صاغها بشير في برنامجه الاقتصادي الاجتماعي وتضمنها خطاب القسم الذي كان معداً له: "حتى لا تسيطر منطقة على اخرى ولا تتطفل منطقة على منطقة".

لكن الحل الفيديرالي، وهو معروف منذ العام 1977، كان مشروعاً دفاعياً، يعود الى فترة الانكفاء داخل الكانتون المسيحي، الغرض منه تحقيق سيطرة "القوات اللبنانية" على اكبر كتلة بشرية من المسيحيين في منطقة مسيحية صافية (أرز)، وتمتّع الممثلين السياسيين للمسيحيين في السلطة الفيديرالية بحق النقض على كافة القرارات الفيديرالية. لكن الامور كانت قد اختلفت كلياً في العامين 1981 و1982 حيث بات بالامكان سيطرة القواتيين لا على رئاسة الجمهورية وحسب وانما على السلطة السياسية المركزية مع احتفاظهم بالسيطرة على اكبر تجمع سكاني مسيحي.

اضافة الى الخطة العسكرية للاستيلاء على السلطة في ظل الاحتلال الاسرائيلي، وضعت خطة سياسية تدعو لبقاء القوات الاسرائيلية على الاراضي للبنانية لستة اسابيع على الاقل (كذا!) الى ان يتم انتقال السلطة بهدوء. وتلحظ الخطة ايضاً عدم اعطاء الاحتلال شرعية مسيحية لعدم تعريض فرص بشير في لعب دور "منقذ الأمة" بدعوة القوات السورية والاسرائيلية الى الخروج في آن واحد من الاراضي

الأسرار الفعلية في كتاب ألان مينارغ: "أسرار حرب لبنان" (تتمة)

اللبنانية. اذذاك، طرأ تحوّل على الانقلاب العسكري – الميليشيوي مع تزايد فرص انتخاب بشير رئيساً بواسطة البرلمان، فباتت وظيفة الانقلاب ان يجعل من الانتخاب الرئاسي فرضاً للأمر الواقع ليس الا. فدعت الخطة السياسية الى ان يتم الانقلاب قبل الانتخابات الرئاسية، فتتشكل حكومة تكون فيها الحقائب الاساسية (الدفاع، الخارجية، المال، الاعلام) بيد عناصر من "القوات"، ثم يتم انتخاب بشير رئيساً للجمهورية فيتولى اعلان حالة الطوارئ، وتعلن الحكومة اللبنانية طرد الفلسطينيين الذين دخلوا لبنان بعد العام 1967، وتلغي كافة الاتفاقات مع منظمة التحرير الفلسطينية، وتتحول "القوات اللبنانية" حرساً وطنياً يحق له التواجدوالتجوّل في كافة ارجاء البلاد، واخيراً تجري مفاوضات مباشرة مع اسرائيل لتحقيق ما سمّي "تطبيع العلاقات" بين البلدين" (ص238).

وفي الخطة السياسية، تبين انه عند دخول القوات الاسرائيلية، سوف تتولى مدفعية "القوات اللبنانية" القصف، بغرض التدمير للأبنية التابعة للاذاعة اللبنانية وتلفزيون لبنان وبعض الصحف والاذاعات (ص536)!

ولا شك في انه من وحي تلك الخطة، ادلى مسؤول كتائبي الى صحيفة "لو ماتان" الفرنسية (الاربعاء 7 تموز 1982) بتصريح عما سوف يجري عند دخول بيروت الغربية، قال فيه "بعد انسحاب منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت، الجيش اللبناني هو الذي سيدخل المدينة. لكننا سندخل في اعقابه وسيكون هناك افراط في التجاوزات من قبل القواعد والقيادات المتوسطة، لأنه توجد بيننا تسوية حسابات دم. سوف نتجنب حمام الدم. ولكننا لن نستطيع منع انفجار الحقد، مع انه سيكون قصيراً ومحدود النطاق" (راجع: فواز طرابلسي، عن امل لا شفاء منه. من دفاتر حصار بيروت، حزيران – تشرين الثاني 1982. بيروت، مؤسسة الابحاث العربية، 1984، ص38).

ومن نوادر المشروع الانقلابي ان الشخص الوحيد الذي ظل متمسكاً به كان سليم الجاهل الممثل الوحيد لبشير في الوزارة الذي تحفّظ عن وصول بشير الى السلطة بواسطة البرلمان وظل مصرّاً على فكرة الانقلاب العسكري، مقترحاً تفريغ مؤسسة الرئاسة من أي وزن سياسي وايكال رئاسة الوزراء الى بشير عند انتهاء ولاية سركيس. لن يسير بشير في خط الوزير الانقلابي، فقد طمأنه المبعوث الاميركي فيليب حبيب الى ان البرلمان مضمون له (ص380).

هكذا تم الانتقال من الانقلاب بواسطة جيش الشرعية اللبنانية الى الانقلاب بواسطة الجيش الاسرائيلي. ولكن تركت الفكرة الانقلابية بصماتها البيّنة على خطاب القسم المنسوب اعداده الى سجعان قزي. وليس غريباً ان يُنعت ذلك الخطاب بأنه بمثابة اعلان عن مشروع لـ"الاستبداد الدستوري" (عباس بيضون، "الحياة"، 22 تشرين الثاني 1992). يظهر بشير في خطاب القسم على انه منتصر في حرب لا فائز في انتخابات رئاسية. يعلن انه ادلى مضمون خطاب القسم "خلال ثماني سنوات من المقاومة" قبل ان يتلوه امام النواب ويرى قائد "القوات اللبنانية" الى نفسه مجسداً "الأمة" وقد تسلّمت الأمةَ الدولةَ "لأول مرة". ومن النقاط البارزة في ذلك الخطاب، اعادة تعريف هوية لبنان على انه مشرقي ذو صلات عربية واعلان الرئيس المنتخب، وقد اتم انقلابه على الدستور والمؤسسات، ان معارضة الشرعية مرفوضة. فعلى المعارضة ان تقف عند حدود "سياسات الدولة" لا ان "تمس مؤسسات الدولة"! (راجع النص الكامل لمشروع خطاب القسم، "النهار" 15 ايلول 1992). هذه هي النيات التي سماها العقيد جوني عبده "ديموقراطية" (ندوة "الشاطر يحكي" 23 آب، 2002).

يقدم الكتاب فيضا من البيانات والوقائع والاحداث والاجتماعات والمحاضر التي تدل ليس فقط على التلاحم بين "القوات البنانية" وموقع الرئاسة اللبنانية وانما على عمق الدور الذي لعبته الشرعية اللبنانية ممثلة بالرئيس الياس سركيس وخصوصا من خلال مدير مخابرات الجيش آنذاك، جوني عبده، في دعم بشير وتقديم الغطاء الشرعي له والتوسط له لدى غير طرف. والاهم من ذلك دور عبده ومن ورائه سركيس في التحضير للغزو الاسرائيلي للبنان والتغطية عليه.

في البدء، قدم بشير الاتصالات الاولى لجوني عبده بالاسرائيليين على انها اتصالات ضابط مسيحي قريب من "القوات" لا بصفته ممثلا للدولة اللبنانية بل انه ابلغ ميندي، المسؤول في "الموساد" انه لو جرى الاتصال بجوني بما هو ممثل رسمي للبنان، فسوف يبلغهم بأنه لا شيء لديه يقوله لهم (ص 300) ولكن عندما سأل ارييل شارون خلال الاجتماعات التحضيرية للغزو، عن الضمان بأن الدولة اللبنانية لن تطالب بانسحاب القوات الاسرائيلية، اجابه بشير "اني اتحمل شخصيا المسؤولية الكاملة عن ذلك. واذا كنتم ترغبون، فسوف يعطيكم جوني عبده الضمانة ذاتها" (ص306).

فعلى عكس ما ادعاه جوني عبده في حلقة "الشاطر يحكي" لمارسيل غانم على تلفزيون "ال.بي.سي" المخصصة للذكرى العشرين لانتخاب بشير الجميل رئيسا للجمهورية (في 23 آب 2002) انه لم يلتق الاسرائيليين بل كان يجهز بيته في الحازمية للقاءات بين "القوات" والاسرائيليين ويغادر قبل الاجتماعات. يتبين من الكتاب ان اتصالاته بالاسرائيليين لا عد لها ولا حصر وعلاقاته بهم تشمل كل كبيرة وصغيرة، من سياسية وعسكرية وامنية واستخبارية. كذلك يتبين ان عبده كان الشريك الفعلي لبشير ليس في العلاقة مع اسرائيل وحسب وانما في التخطيط والتنفيذ لتسلم بشير السلطة. حتى ان شارون عندما يعدد اتصالاته الـ52 التي اجراها مع "القوات اللبنانية" خلال تلك الفترة، يضع اسم جوني عبده مباشرة بعد اسم بشير على رأس لائحة من كان يجري معهم المفاوضات من الطرف اللبنانيّ (ص 442).

ونعلم من كتاب مينارغ انه في تلك اللقاءات كان مدير مخابرات الجيش اللبناني هو الاكثر الحاحا على الاسرائيليين بضرورة اقتحام بيروت الغربية بسرعة والا فات الاوان. كما نعلم ان جوني عبده لم يكن يستبعد دورا ممكنا للجيش في تلك العملية، لكنه اشترط ان يطلب منه نبيه بري ذلك باسم الشيعة (ص331). خلال الاجتماع يوم 5 تموز 1982 بين الفريقين القواتي والاسرائيلي، اقترح جوني عبده ان ينضم هو نفسه الى لجنة برئاسة صائب سلام تبحث في شكليات خروج المقاتلين الفلسطينيين، وقدم تقريراً للمجتمعين قدّر فيه عدّد المقاتلين الفلسطينيين في بيروت الغربية بـ7000 مقاتل (ص 355). كذلك كُلّف عبده من المجتمعين بالاتصال بابو عمار. ودار بحث وتداول بين الطرفين الاسرائيلي واللبناني في تنظيم عمليات اغتيال اسرائيلية او قواتية ضد القادة الفلسطينيين. وقد تابع عبده والجميل هذا الامر عن كثب. ويوم 8 آب 1982، استدعاهما شارون وسألهما عن مكان وجود ابو جهاد. وكان الطيران الاسرائيلي قد ضرب موقعين في بيروت الغربية وشارون يريد معرفة ما اذا كان ابو جهاد أصيب في اي منهما (ص391).

قرار اجلاء المدنيين الفلسطينيين وجرف المخيمات اتخذ ايام بشير

في ما يتعلق بمجزرة صبرا وشاتيلا يؤكد الكتاب واقعتين معروفتين، ولو على نطاق ضيق، لكنه يعززهما بسند المرجعية الكتائبية.

الواقعة الاولى هي ان قرار اجلاء المدنيين الفلسطينيين بالقوة من مخيمات بيروت، وجرف المخيمات، اتخذ ايام بشير ولم يكن قط قرارا انفعاليا للانتقام من مقتله. هذا ما يقوله بشير عن المخيمات في حديث مع شارون: "قراري بسيط... سوف نساعدكم على اجلائهم [الفلسطينيين] الى مقربة من الحدود السورية بحيث نستطيع طردهم الى دمشق حين تتسلم الحكومة اللبنانية الجديدة صلاحياتها. في المكان الذي تقف فيه الآن [يقصد مقر قيادة "القوات اللبنانية"]، كان يوجد مخيم الكرنتينا، عندما سيطرنا عليه العام 1976، جرفناه بالجرافات. سوف يصبح مخيم صبرا في بيروت حديقة الحيوان الوطنية اللبنانية". (ص333).

طبعا، لم يكن مخيم الكرنتينا يضم فلسطينيين، كان مخيما لفقراء اللبنانيين يضم عددا من السوريين ومن ذوي الجنسيات قيد الدرس. كل ما في الامر ان عناصر من المقاومة الفلسطينية شاركت في الدفاع عنه، مع تنظيمات لبنانية متعددة، عندما حاصره مقاتلو حزب الكتائب، وتمكنوا اخيرا من اقتحامه وارتكبوا فيه مجزرة موصوفة صورتها الصحافة العالمية وكتبت عنها. لكن الامر سيان عند الزعيم القواتي ومن ينحو منحى تفكيره الى الآن: الفقراء هم الغرباء ايضا!

اما الواقعة الثانية، فتتعلق بمسؤولية "القوات اللبنانية" عن مجزرة صبرا وشاتيلا. يجدر الوقوف عند هذا الموضوع لأن السنوات الاخيرة شهدت محاولة حثيثة لتبرئة ايلي حبيقة من المسؤولية عن تلك المجزرة وتلميع صورته لدى الرأي العام والرد على ما ورد في كتاب "كوبرا" عنه من خلال مقابلات تلفزيونية اجريت معه. كانت التهمة جاهزة لدحضها. فقد تولى بعض الاعلام شخصنة مجزرة صبرا وشاتيلا بربطها باسمي شارون وحبيقة. والدليل الاتهامي الرئيسي على ذلك ان الرجلين شوهدا معاً على سطح بناية محاذية للسفارة الكويتية تشرف على المخيمين. وهكذا فاذا امكن نسف هذا الدليل، يجري تبرئة هذا وذاك من المسؤولية عن المجزرة! وهكذا حصل: على شاشات التلفزيون، اثبت حبيقة انه لا يعقل ان يكون شارون على سطح تلك البناية فقد كان يحضر اجتماعا لمجلس الوزراء الاسرائيلي في ذلك اليوم وتلك الفترة الزمنية. وفي ما يخصه هو، زعم حبيقة انه لا يعقل ان يكون هو ايضا على سطح البناية لأنه كان طوال ايام المجزرة في "المجلس الحربي" على الدورة يحقق مع حبيب الشرتوني المتهم باغتيال بشير. من الأسف ان قطاعاً لا يستهان به من الرأي العام اخذ بالتهمة كما جرى تقديمها مثلما أُخذواً بدحضها الكاريكاتوري هذا. فكأن القائد لا يمكنه ان يكون في مكان ويأمر جنوده او مقاتليه ان ينفذوا عملية عسكرية او امنية في مكان آخر!!

الأسرار الفعلية في كتاب ألان مينارغ: "أسرار حرب لبنان" (تتمة)

المهم ان كتاب مينارغ، يثبت ادوار القوى المختلفة التي تعاقبت على المخيمين على النحو الحاسم الموثق الآتي:

- المبادرة الى دخول المخيمين، يوم 15 ايلول، كانت لوحدة عسكرية اسرائيلية خاصة من "قوات الاستطلاع" ("سايريت متعكال") مكونة من 32 عنصرا يرتدون الزي العسكري ولكن بلا شارات مميزة. وكان افراد تلك الوحدة يقتحمون البيوت وينادون بالاسم على المطلوبين بواسطة مترجم يتكلم العربية بلهجة غير لبنانية، فيخرج المطلوب فيردى ببرودة في رصاصة في قذاله. هكذا قضت الوحدة على 63 مثقفا وكادرا فلسطينيا، رجالا ونساء. عرف بأمر الوحدة لأن قائدها الرقيب بني حاييم اصيب خلال العملية فبادر ممرضه الى نزع سترته العسكرية ورميها بعيدا خوفا من ان تتفجر الرمانات اليدوية المعلقة فيها، فسقطت معها بطاقة هوية الرقيب العسكري فما لبث ان عثر عليها المحققون على ارض المخيم (ص 469 – 470).

- عند خروج الوحدة الاسرائيلية دخلت الى المخيم مجموعة تابعة لجيش لبنان الجنوبي الذي يرأسه سعد الحداد يوم 16 ايلول، وكانت ترافق القوات الاسرائيلية النظامية التي دخلت بيروت. ارتكبت تلك المجموعة ما ارتكبته من قتل وذبح وغادرت بعد ظهر ذلك اليوم. حتى ان ثلاثة من افرادها خرجوا من المخيم من مخرج غير متعارف عليه مع الاسرائيليين، فاطلق عليهم الجنود الاسرائيليون النار ظنا منهم انهم مقاتلون فلسطينيون، فقتلوا احدهم وجرحوا اثنين. واعترف شارون ذاته امام لجنة كاهان بالحادثة وقال ان الثلاثة كانوا يرتكبون مجزرة في المخيم (ص 474).

- على ان الدور الاكبر في المجزرة كان لعناصر "القوات اللبنانية". فقد نقلت القوات الاسرائيلية مجموعات من "القوات اللبنانية" الى مطار بيروت في اوسع حشد لتلك التشكيلة العسكرية خلال الحرب. ثم دخلت عناصر منها مخيمي صبرا وشاتيلا وارتكبت المجزرة فيهما بأمر من القيادة. فادي افرام القائد العام لـ"القوات اللبنانية" هو الذي اصدر الامر بتحريك القوات والعناصر المسلحة الى المطار والى المخيم، وقد تولى التنفيذ كل من فؤاد ابي ناضر، ابن شقيقة بشير الجميل وقائد الوحدات النظامية، وايلي حبيقة، مسؤول جهاز الامن.

وكان الدور الابرز في المجزرة لعناصر الامن الذين يطلق عليهم تسمية "الهنود" او "الاباتشي". فمع ولاء هؤلاء الكبير لـ"القوات" الا انهم كانوا يرفضون الانضباط العسكري والانضواء في الوحدات النظامية. وقد رعاهم ايلي حبيقة واستخدمهم لتنفيذ العمليات الخاصة لمصلحة جهاز الامن. وكان هؤلاء ينضوون في ثلاث مجموعات: مجموعة بقيادة جورج ملكو، في حي السريان، ومجموعتين بقيادة ميشال زوين ومارون مشعلاني. ولكن لا يقتصر الامر على "غير النظاميين" فقد شاركت القوات النظامية ايضا في المجزرة. يوم 17 ايلول، وكان القتل قد بدأ في المخيمين منذ يوم ونصف اليوم، طالب فؤاد ابي ناضر الاسرائيليين تزويد قواته بجرافات لجرف صبرا وشاتيلا وتحويلهما "حديقة حيوان" تنفيذا لوصية بشير الآنفة الذكر (ص487). وتأكيدا لأن المجزرة ارتكبت بعلم القيادة وبناء على اوامرها، فقد انسحبت العناصر القواتية من المخيمين ومن ارض مطار بيروت بأمر مباشر من فادي افرام ذاته (ص 490-488).

ملاحظات متفرقة

❀ دور ميشال عون:

واضح من الكتاب ان ميشال عون كان اقرب العسكريين اللبنانيين الى بشير الجميل. فهو واضع اول مشروع انقلاب عسكري وهو الذي يرد اسمه عند البحث فيمن يستطيع اقتحام بيروت الغربية، وهو الذي تولى على رأس قواته الاشراف على ترحيل المقاتلين الفلسطينيين. والغريب في الامر ان عون، يعلن، في حلقة "بالعربي" مع جيزيل خوري، ان مشروع وصول بشير الى السلطة نوقش معه لكنه لم يكن يعرف بخطة لتنفيذ ذلك، مع انه هو واضع اول خطة عسكرية – قواتية لهذا الغرض.

من جهة اخرى، عندما كان المسؤولون الاسرائيليون يلحون على ان تتولى "القوات اللبنانية" دخول بيروت الغربية، رد بشير بتفضيله ان يتولى الجيش اللبناني تلك المهمة. والمقصود بالجيش هنا الوحدات العسكرية تحت امرة العقيد ميشال عون التي تربو على الـ250 عنصراً، وفرقة المكافحة المكونة من 500 عنصر والتابعة لاستخبارات جوني عبده. ولا بد من القول ان ميشال عون، حسب مينارغ طبعا، رفض تنفيذ تلك المهمة دون امر من قيادة الجيش.

❀ يتضح من كتاب مينارغ الفارق بين فريقين من المستشارين:

فريق جوزف ابو خليل – كريم بقرادوني، وفريق انطون نجم – ميشال عون والعسكريين. الاخير داعية انقلاب ودولة مسيحية وعلاقة حاسمة مع اسرائيل. واما الفريق الاول (حسب مذكرتهما في كانون الاول 1980) فداعية تحويل المقاومة من مسيحية الى وطنية بتأمين "شرعية" الياس سركيس الغطاء لها. وهذا الفريق من المستشارين كان اكثر ميلا الى تأسيس شراكة جديدة مع افرقاء مسلمين، وإن تكن مختلة لمصلحته. فهو يوصي بالتحالف مع وليد جنبلاط وحركة امل والمرابطون، مع ترجيح وليد جنبلاط من اجل "تحرير" الجبل.

❀ ملاحظة ختامية:

لقد اغفلت عن قصد البحث في "نظرية" مينارغ عن اغتيال بشير الجميل التي اولتها وكالات الانباء والصحافة الصدارة في تقديمها الكتاب. يقترح مينارغ ان الطرف الرسمي السوري لم يكن له مصلحة في اغتيال بشير، وينسب العملية الى الاجهزة الفلسطينية التي كان حبيب الشرتوني مرتبطا بها، موحيا بأن سبب الاغتيال هو ان بشير الجميل كان مجتمعا بشارون عشية اغتياله لوضع الصيغة النهائية لاتفاقية تطبيع العلاقات الاسرائيلية – اللبنانية. التعليق الوحيد الذي تستدعيه تلك "النظرية" هو ان موقف المؤلف هنا صادر عن تكهن، او عن تحليل في احسن الاحوال، لا عن معلومات. من هنا فهو لا يقدم ما يستحق الاخذ في الاعتبار او التدقيق.

اما عن الاسطورة السيادية القائلة ان بشير قال لبيغن، الذي كان يصر على عقد اتفاقية سلام عاجلة، انه اذا كان يعتقد ان المقاومة اللبنانية بذلت كل التضحيات ضد السوريين من اجل الرضوخ للاسرائيليين فهو خاطئ فلم نعثر لها على اثر في ما ينقله مينارغ عن لقاء ناتانيا العاصف مع مناحيم بيغن يوم الاول من ايلول 1982 (ص431-423).

هامش:

(1) لا يخلو الكتاب من عدد من الاخطاء، نكتفي بتصحيح اثنين منها، الاول يتعلّق بمنظمة العمل الشيوعي التي يعرّفها مينارغ بأنها تروتسكية منشقة عن الحزب الشيوعي، فهي ليست تروتسكية وكان الذين غادروا الحزب الشيوعي اللبناني اقلية بين اعضائها الذين تحدّر القسم الاكبر منهم من اصول قومية عربية. اما عن النواب الذين أمنّوا النصاب لبشير وصوّتوا له، فثمة اخطاء في المعلومات عن البعض منهم: سالم عبد النور ليس درزياً كما ورد، وانما هو روم كاثوليك؛ وفؤاد طحيني ليس درزياً ايضاً وانما هو ماروني؛ كذلك يجب تصحيح اسم النائب العضو في كتلة ريمون اده ليصير اميل روحانا صقر، بدلاً من اميل رابانا صالح...

فواز طرابلسي